

جامعة تكريت

كلية الآداب

الدول العظمى بين الحربين

ا.د صالح حسن عبدالله

معاهدة سان جيرمان مع النمسا

وقعت المعاهدة بين الحلفاء والنمسا في ١٠/٩/ ١٩١٩ وأخذت تسميتها من قصر سان جيرمان في باريس الذي وقعت فيه، وضمت ٣٨١ مادة، وقدمت مسودتها للنمساويين في ٢ حزيران ١٩١٩ ولم يسمح لهم إلا بالاطلاع عليها وتدوين بعض الملاحظات، وصدق عليها في ١٦ تموز ١٩٢٠ في باريس.

وخلال المفاوضات، أكد المندوبون النمساويون أن النمسا الألمانية دولة جديدة استُحدثت بعد الهدنة ولم تكن في حالة حرب مع الحلفاء، بل هي مجرد وارثة لإمبراطورية آل هابسبورغ، حالها في ذلك حال كل من جيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها، ولكن النمساويين لم يتمكنوا من إقناع الحلفاء الذين أصروا على أن النمسا دولة قديمة جردت من بعض مقاطعاتها وصارت لها حكومة جديدة، لذلك اضطرت لإسقاط كلمة "الألمانية" من اسمها وأرغمت على

قبول مسؤولية الخسائر والأضرار التي تكبدتها الدول الحليفة نتيجة الحرب.

كانت معظم مواد معاهدة "سان جيرمان" مشابهة لمعاهدة فرساي. فقد قُلب الجيش النمساوي إلى ٣٠ ألف مقاتل فقط، وألغي نظام التجنيد الإلزامي، وفُرضت عليها قيود مختلفة، وصودرت قوتها البحرية واقتصرت على ثلاثة زوارق شرطة على نهر الدانوب، ومنعت من إنتاج وتخزين واستعمال واستيراد وتصدير الأسلحة والذخيرة والمواد الحربية الأخرى والغازات السامة، ومنعت من امتلاك أي غواصة أو سلاح جوي، ودفع تعويضات تحددتها لجنة التعويضات، وأخيرا نصت المعاهدة على استقلال النمسا استقلالاً تاماً وغير قابل للانتهاك ولا يمكن أن يتم إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم، وأن تتعهد الحكومة النمساوية بعدم القيام بأي عمل يعرض ذلك الاستقلال للخطر. وهذه النقطة مهمة لأن النمسا كانت ترى أنها جزء من ألمانيا، في حين كان الحلفاء مصممين على انتزاعها من ألمانيا وتشكيل دولة جديدة مقطوعة من أراضيها. على أي حال، وافقت الحكومة النمساوية الجديدة على منع توحيد النمسا

مع ألمانيا على مضض، ووافقت أيضا على تغيير اسم الدولة من النمسا الألمانية إلى النمسا، ووافقت على الحدود الجديدة، وضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية في الجمهورية الجديدة.

ثانيا: معاهدة نيللي (أو نيولي) مع بلغاريا

وقّعت معاهدة نيللي، أو نيولي، مع بلغاريا في قصر نيللي في باريس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ وعلى الرغم من أن بلغاريا لم تخسر كثيرا من أراضيها مثلما حدث للدول المغلوبة الأخرى، إلا أنها خسرت بعض الشيء؛ إذ سلمت تراقيا الغربية التي انتزعتها من الدولة العثمانية في ١٩١٣ للحلفاء الذين سلّموها بدورهم لليونان. وفي الغرب اضطرت لتسليم ثلاث مناطق إستراتيجية صغيرة إلى يوغسلافيا. وأجريت تعديلات طفيفة في الحدود البلغارية-اليونانية، ولكن الحلفاء ضمنوا لها منافذها الاقتصادية على بحر إيجه. وبموجب هذه المعاهدة، تم تقليص قدراتها العسكرية، وصودرت بحريتها، وأرغمت على دفع تعويضات قدرت بـ ٤٥٠ مليون دولار تُدفع على مدى ٣٧ سنة بدءا من سنة ١٩٢١. بالإجمال، أصبحت بلغاريا أصغر دولة بلقانية من حيث المساحة والموارد والنفوس والقوة العسكرية.

ثالثا: معاهدة تريانون مع هنغاريا

استمرت الأوضاع الأمنية والسياسية في هنغاريا في حالة فوضى واضطراب بعد انهيار إمبراطورية النمسا - المجر وسقوط أسرة آل هابسبورغ، مما حال دون التوصل إلى معاهدة معها بسبب عدم وجود حكومة مسؤولة يعول عليها في التفاوض لتوقيع معاهدة مع الحلفاء. ولم تتشكل هذه الحكومة في هنغاريا إلا في تشرين الثاني ١٩١٩، بعد اعتراف دول الحلفاء بها. وفي كانون الثاني ١٩٢٠ قدم الحلفاء مسودة معاهدة السلام للحكومة الهنغارية، ولكن لم يكن من السهل التوصل إلى تلك المعاهدة بسهولة، لأن الأراضي الهنغارية كانت محط أنظار وأطماع الدول المتحالفة، ولاسيما إيطاليا التي سبق أن وعدت (بموجب معاهدة لندن السرية التي تم التوقيع عليها في ٢٦ نيسان ١٩١٥) بالحصول على مغانم ومكاسب إقليمية على حساب الأراضي النمساوية في حال انتهاء الحرب لمصلحة الحلفاء. إلا أن إيطاليا أرادت المزيد من التنازلات واصطدمت مطالبها بالمطالب اليوغسلافية، وكان الخلاف أساس بشأن منطقتي فيومي وجزر الساحل الدلماتشي.